ليبيا وتركيا

دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية

خلال تسعينيات القرن العشرين

د. نبيل عكيد محمود المظفري

مدرس/ جامعة كركوك / كلية التربية / قسم التاريخ

مستخلص البحث

تقف هذه الدراسة على العلاقات الليبية التركية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وهي تتضمن محورين أساسين. يتناول المحور الأول: العلاقات السياسية بين البلدين خلال الفترة 1990–1999، ويتم التطرق خلاله إلى أهم الأحداث السياسية التي أثرت في العلاقات بينهما، مثل حرب الخليج الثانية وقضية حزب العمال الكردستاني وتوتر العلاقات العربية التركية، ولاسيما العلاقات السورية التركية والعراقية التركية. أما المحور الثاني: فيستعرض العلاقات الاقتصادية في مختلف الميادين بين البلدين، مثل حجم التبادل التجاري والشركات التركية العاملة في ليبيا وأعمالها والسياحة، فضلاً عن أهم العوامل والظروف التي تركت أثراً في العلاقات الاقتصادية.

المقدمة

لم تكن العلاقات الليبية التركية تسير بخط بياني مستقيم بعد سقوط النظام الملكي في ليبيا سنة 1969، إذ كانت تتأثر بالظروف والأحداث التي يمر بها البلدان على الصعيدين الداخلي والخارجي ومنطقة الشرق الأوسط، ومواقف كل منهما إزائها. لذا فان العلاقات بينهما كانت مضطربة خلال السنوات 1969–1989، وقد استمرت تلك العوامل تتحكم بالعلاقات الثنائية بين البلدين خلال تسعينيات القرن العشرين، ومع أن العامل الاقتصادي كان المحور الأساسي في تلك العلاقات، إلا أن العلاقات الاقتصادية تأثرت بشكل كبير بالقضايا والأحداث الدولية، ومنها الموقف الدولي إزاء ليبيا بعد حادثة لوكربي سنة 1988، وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها في العلاقات العربية التركية، فضلاً عن

تداعيات القضية الكردية في تركيا التي كان لها انعكاس واضح في تلك العلاقات نتيجة للمواقف الليبية المؤيدة لها في بعض الأحيان. وتأتي هذه الدراسة لتقف على حجم ونوع العلاقات الليبية التركية والعوامل التي أثرت فيها خلال تسعينيات القرن الماضي، كما إنها تأتي استكمالاً لدراسة سابقة للباحث تناول العلاقات بين البلدين خلال الفترة 1969-1989.

العلاقات السياسية

بدأت العلاقات الليبية التركية تتدهور بشكل لافت للنظر منذ منتصف الثمانينات من القرن المنصرم، بسبب التباين الواضح في المواقف والمصالح لكل من البلدين، لاسيما بعد أن توترت علاقات ليبيا مع الدول الغربية، بسبب اتهام ليبيا بالوقوف وراء العمليات التي استهدفت بعض المصالح الغربية وتفجير طائرات الركاب، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأميركية التي تعد الشريك الاستراتيجي لتركيا، وعودة العلاقات التركية الإسرائيلية إلى سابق عهدها منذ بداية الثمانينات من القرن المنصرم، بعد الفتور الذي أصابها بسبب موقف تركيا من القضية الفلسطينية في السبعينات. لقد أسهمت هذه التطورات في تراجع العلاقات الليبية التركية، وتركت آثاراً واضحة ليست على العلاقات السياسية فحسب، بل شملت العلاقات الاقتصادية أيضاً[1]، وقد وصلت العلاقات الثنائية بينهما في الأشهر الأخيرة من سنة 1989 إلى مستويات متدنية مقارنة بالسنوات الماضية، على الرغم من اللجوء إلى بعض المحاولات التي هدفت إلى إنعاشها والتي تمثلت بتبادل الزيارات الرسمية لمسؤولين كبار، إذ حالت دون ذلك التصريحات السلبية التي كان يطلقها سياسيو كلا البلدين بين الحين والآخر وتبادل الاتهامات بشأن المسائل الجوهرية التي تشغل حيزاً مهماً في سياساتهما الخارجية. فقد صرح بولند اجويد (B.Ecevit) زعيم حزب اليسار الديمقراطي (DSP)، أن الحكومة الليبية إلى جانب بعض حلفاء تركيا من الدول الغربية تدعم المجموعات الانفصالية في تركيا، مما أضرت كثيراً بمصالح بلاده[2]. كما أن التقارير الصحفية التركية أشارت إلى أن الرئيس الليبي معمر القذافي قد أعلن في سنة 1989 عن عدم شرعية الوجود العسكري التركي في القسم الشمالي من جزيرة قبرص، واصفاً القوات التركية

المتمركزة هناك بـ "القوات المحتلة"، مما اغضب الحكومة التركية، إلا أن السفارة الليبية في أنقرة سارعت إلى تكذيب تلك التقارير، ونفت أن يكون الرئيس الليبي قد أدلى بتصريح بهذا الشأن[3].

وصلت العلاقات الليبية التركية إلى مستوى متدنٍ، وشهدت توتراً لافتاً، بعد الانفجارات التي شهدتها تركيا وبعض الدول الأوربية خلال السنوات 1986-1989، وإسقاط طائرات الركاب وتحميل ليبيا مسؤولية تلك الأحداث، فضلاً عن إسقاط الطائرات الأميركية لطائرتين ليبيتين في سنة 1989 عندما كانتا تقومان بدورية في المجال الجوي الليبي على البحر الأبيض المتوسط، والموقف التركي السلبي من الحادثة حسب القيادة السياسية الليبية. وقد أدى ذلك إلى تراجع العلاقات السياسية التي تركت بدورها أثراً واضحاً على العلاقات الاقتصادية، إذ أقدمت تركيا على تقليص حجم العمالة التركية في ليبيا، فضلاً عن انخفاض المستوى التجاري بين البلدين[4].

موقع القضايا العربية في العلاقات الليبية التركية

بدت علامات البرود السياسي واضحة في العلاقات الليبية التركية مع نهاية سنة 1989، فعندما أقامت السفارة الليبية في أنقرة حفلاً بمناسبة ذكرى ثورة الفاتح من سبتمبر (أيلول) في 1 أيلول 1989، أرسلت الحكومة التركية ممثلاً عنها بأدنى مستوى، وهو موظف بسيط في وزارة الخارجية، على عكس الاحتفالات السابقة، التي كان يحضرها كبار مسؤولي الدولة[5]، وفي بداية سنة 1990 اتهمت دوائر المخابرات التركية السفارات العربية والإسرائيلية بالتجسس، فقد أكدت على أنها تضم بين موظفيها ما نسبتها (15٪) يعملون كجواسيس لصالح بلدانهم في تركيا، وعمدت السلطات التركية إلى إبعاد عدد من الدبلوماسيين للاشتباه بقيامهم بعمليات تجسس، وكان عدد الدبلوماسيين الليبيين المبعدين من تركيا الأكبر من بين جميع الدول التي شملها قرار الإبعاد، إذ تم إبعاد أربعة ليبيين، كما منعت السلطات التركية أيضاً (73) شخصاً من دخول تركيا، كان من بينهم عدد من الليبيين[6].

كانت عملية السلام بين "إسرائيل" والفلسطينيين في نهاية سنة 1989 تسير نحو طريق شبه مسدود، ولم تجد تركيا ما يمنعها من إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل التي كانت قد تراجعت في الأعوام السابقة بسبب المواقف التركية الايجابية حيال القضية الفلسطينية، وفكرت تركيا جدياً في تعزيزها مستغلة الظروف الدولية المتمثلة بقيام دول أوربا الشرقية بفتح قنوات الاتصال مع "إسرائيل" وبشكل متميز، بعد أن كانت في الماضي القريب تقف إلى صف الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية، لذا بدأت الأوساط السياسية التركية تتحدث عن إعادة التمثيل الدبلوماسي مع "إسرائيل" إلى درجة سفارة. لاسيما بعد أن بدأت المؤسسات الإعلامية الأجنبية والعربية تركز على دول منطقة البلقان وأوربا الشرقية[7].

سعت تركيا إلى استغلال المتغيرات الدولية في الميادين المختلفة وعدم حصرها بالجانب السياسي. فقد عمدت إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، إذ حاولت استثمار مياه الأنهار التركية وبيعها إلى "إسرائيل" ودول شرق الأوسط الأخرى بالناقلات والصهاريج، ومنها مياه نهر مانافغات (Manavgat)[8]. وقد أثارت النوايا التركية الإسرائيلية ردود فعل ليبية قوية، فقد أدلى الرئيس الليبي بتصريحات نارية في شباط 1990 قائلاً بأن "إسرائيل تسعى للسيطرة على مياه المنطقة كلها"، وحذر الدول العربية من إمكانيتها من السيطرة على نهر النيل ونهري دجلة والفرات عن طريق احتلالها لتركيا، وان العرب فقدوا سيطرتهم على نهري دجلة والفرات بعد أن أقامت تركيا عليهما مجموعة من السدود والخزانات، كما دعا العرب إلى وجوب التمسك بمبدأ مشترك لحماية مستقبلهم[9]. وقد تركت قضية المياه فضلاً عن القضية الكردية أثراً سلبياً على العلاقات الليبية التركية السياسية، وانسحب ذلك على علاقاتهما الاقتصادية[10].

ومع أن تصريحات الرئيس الليبي كانت بعيدة عن الواقع والإمكانيات الإسرائيلية والتركية وقدرتها على احتلال الدول العربية، بسبب الظروف الصعبة التي تمران بها داخلياً وخارجياً، إلا انه لم يكن يرغب أن تمر هذه القضية دون أن يظهر موقفه إزاءها سواء أكان موقفه قد جاء عن دراسة أو هدف أو دونهما. ومما لا شك فيه، أن الوسيلة الوحيدة أمامه للضغط والتأثير على تركيا كانت تكمن في المسائل الاقتصادية، وبناءً على التعليمات التي أصدرها القذافي استدعى أمين اللجنة الشعبية (وزارة) للأشغال مطيع محمود مطيع في أيار

1990 ممثل اتحاد المقاولين الأتراك في ليبيا ايشين جلبي (I.Celebi)، وابلغه قلق بلاده من توسع العلاقات التركية الإسرائيلية، كما نوه مطيع إلى أن بعض الشركات التركية لم تنفذ مشاريعها وفقاً للمعاهدات الموقعة بين البلدين، وحذر في الوقت نفسه تركيا انه في حالة عدم تقديمها الضمانات الكافية وعدم تراجعها عن إقامة مشاريع المياه المزمع تنفيذها مع "إسرائيل" "فان ليبيا سوف تنهي أعمال الشركات التركية في ليبيا"[11].

لقد تناول الرأي العام والحكومة التركية على حدٍ سواء التهديد الليبي بكثير من الاهتمام، وتم بحثه من عدة أوجه، لاسيما بعد أن خصص الرئيس الليبي جزءً من كلمته في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد في 31 أيار 1990، للحديث عن العلاقات التركية مع كل من الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل"، فقد عَد القذافي تركيا شريكاً للولايات المتحدة في تهديداتها للعرب، من خلال توفيرها القواعد العسكرية للطائرات الأميركية التي تهدد الدول العربية "وتقتل أبنائها". وقد تباينت وجهات النظر والمواقف في تركيا حول التهديد الليبي لتركيا وتصريحات الرئيس الليبي، وكذلك حول الإجراءات التي يجب على تركيا اتخاذها. فقد عبرت الصحف التركية في حينها بان العلاقات التركية الليبية تأخذ شكلاً مجهولاً، وان الشركات التركية ستخسر كثيراً لأنها سوف تضطر إلى ترك أعمالها في ليبيا دون إكمال مشاريعها، وذلك يعني عدم الحصول على مستحقاتها المالية، إلا أن المؤسسات السياسية كانت تنظر إلى الموضوع من زوايا أخرى مختلفة، فقد أكدت وزارة الخارجية على أن ليبيا لم تقدم أي طلب رسمي بهذا الشأن، كما أعلنت أن الرئيس الليبي يريد بمواقفه هذه زعامة العالم العربي، ويريد أن يحقق أهدافه عن طريق الضغط على الشركات التركية بحجة أن لتركيا علاقات مع دول تشكل خطراً على العرب، وقد درست حكومة يلدرم آق بولوت (Y.Akbulut) جميع الخيارات للتعامل مع التهديد الليبي، بما فيها خيار قطع العلاقات الدبلوماسية، إلا أن الجناح المحافظ في الحكومة اعترض على هذا الخيار، إذ أكد على أن هذا الإجراء سيؤثر على العلاقات التركية مع الدول العربية والإسلامية، كما انه سيوجه ضربة كبيرة للشركات التركية وسيكون أمامها خيار البحث عن أسواق أخرى في الشرق الأوسط، ويكون من الصعب عليها العودة مرة أخرى إلى الأسواق الليبية. والجدير بالذكر أن هذا الجناح كان واقعاً تحت تأثير رجال الأعمال . بينما كان

الجناح الليبرالي في الحكومة والعاملين في محيط وزارة الخارجية، يرون وجوب عدم ربط عزة وكرامة تركيا بمليار دولار تحصل عليها الشركات التركية لقاء أعمالها في ليبيا. وفي هذه الأثناء كانت المحادثات مستمرة بين جلبي ومطيع، وتكللت أخيراً بالنجاح، إذ مهدت لحل المسألة في اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين في دورتها السادسة عشر الذي عقد في طرابلس خلال 27-30 تموز 1990، إلا أن العلاقات السياسية لم يطرأ عليها أي تغيير(12).

حرب الخليج الثانية وأثرها في العلاقات الليبية التركية

احتل النظام العراقي السابق الكويت في 2 آب 1990 في غضون يوم واحد فقط، إلا أن العائلة الحاكمة فيها نجحت في الهرب إلى المملكة العربية السعودية، وبدأت من هناك بالتحرك من اجل كسب تأييد الدول لتحرير بلادها(13)، وبعد أن رفض الرئيس العراقي صدام حسين (1979-2003) الوساطة الدولية للانسحاب من الكويت، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (678) مطالباً فيه العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط، كما أجاز استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت في حالة رفض الجانب العراقي تنفيذ القرار بحلول 15 كانون الثاني 1991، وبعد رفض العراق الانسحاب من الكويت، قادت الولايات المتحدة الأميركية تحالفاً دولياً ضد العراق في 16 كانون الثاني 1991، وتمكن التحالف الدولي من تحرير الكويت واحتلال بعض المناطق من الأراضي العراقية في جنوب البلاد، وعندها وافق الطرفان على وقف إطلاق النار في 28 شباط 1991(14).

أيدت تركيا الموقف الدولي إزاء الاحتلال العراقي للكويت، إذ أصر الرئيس التركي تورغوت أوزال (T.Ozal) (1989-1993) على وقوف بلاده إلى جانب التحالف الدولي، أملاً منه في اضطلاع تركيا بدور أكبر في المنطقة، على الرغم من الخلاف الذي نشب بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، إلا أن أوزال تمكن من إستحصال موافقة المجلس الوطني التركي في توسيع صلاحيات الرئيس الحربية في 17 كانون الثاني 1991، لذا بادر إلى فتح جبهة جديدة ضد النظام العراقي(15)، وأصبحت تركيا محطة مهمة منذ ذلك الوقت

للقوات الغربية، ولاسيما القوات الجوية الأميركية، إذ كانت أسراب الطائرات الغربية تنطلق من القواعد العسكرية في تركيا وأهمها قاعدتي انجرليك وباطمان[16].

من الملاحظ أن المجتمع الدولي قد تعامل بسرعة كبيرة مع مسألة الاحتلال العراقي للكويت، فبعد أربعة أيام فقط من الاحتلال، اصدر مجلس الأمن القرار رقم (661) في 6 آب 1990، ألزم بموجبه جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بعدم التعامل تجارياً وماليا مع دولتي العراق والكويت، وتم تعزيز ذلك بقرار آخر حل محل القرار الأول وحمل رقم (665) في 25 آب من السنة نفسها لاتخاذ الإجراءات اللازمة في فرض الحصار الدولي على العراق، كما تم تشديد العقوبات مرة أخرى بموجب القرار الرقم (666) الذي صدر في 13 أيلول من السنة نفسها، وتوالت القرارات الأخرى لتأكيد الحظر عليه[17].

التزمت تركيا بتطبيق القرارات الدولية، كما سمحت باستخدام قواعدها العسكرية ضد العراق إبان حرب الخليج الثانية وبعدها، وقد بررت موقفها رسمياً بأنها عضو في هيئة الأمم المتحدة وهي ملتزمة بتنفيذ قراراتها[18]. أما الموقف الليبي فلم يكن واضحا إزاء التعاون التركي الغربي في بداية الأمر، لاسيما أن اغلب الدول العربية أدانت الغزو العراقي للكويت وأيدت عمليات التحالف الدولي لتحريرها بما فيها ليبيا، إلا أن الحصار الاقتصادي ومعاناة الشعب العراقي، فضلاً عن الاضطراب السياسي والأمني الذي شهدته معظم المحافظات العراقية، قد غير من مواقف عدد من الدول العربية[19]، ومنها ليبيا، فقد وجه الرئيس الليبي انتقادات لاذعة لتركيا، بسبب موقف الأخيرة من حرب الخليج الثانية، فقد وصف القذافي الموقف التركي بالسلبي، واعتبر تركيا سبباً في العدوان الأميركي على الأمة العربية، في إشارة واضحة إلى القواعد العسكرية الأميركية في تركيا التي تنطلق منها الطائرات الأميركية وحليفاتها لتنفيذ عملياتها في العراق[20]، كما دعا أيضاً تركيا إلى الكف عن دق طبول الحرب وضرورة وقوفها على الحياد، كما أعلنت ليبيا عن رفضها لوجود الطائرات التابعة لحلف شمال الأطلسي في القواعد العسكرية التركية، وقد دعا القذافي في 30 كانون الثاني 1991 الشعب التركي إلى تنظيم تظاهرات احتجاجية على استخدام الحلف للأراضي التركية لشن عملياتها العسكرية على العراق، كما طالب القذافي في تصريح لإحدى الصحف التركية، الشعب التركي إلى إخراج بلاده من الحلف، وتوطيد علاقات بلاده بالعرب

والاتحاد السوفيتي، لان امن تركيا مرتبط بالاتحاد السوفيتي، وأضاف إن تركيا ارتكبت خطأً جسيماً على مستوى علاقتها بالدول العربية بسبب فتحها جبهة جديدة ضد العراق عبر فسح المجال لطائرات الحلف لاستخدام قواعدها العسكرية وأجوائها لضرب العراق، وهدد القذافي تركيا بتحمل المسؤولية في تدمير مصالحها في ليبيا[21]. وقد أثارت تلك التصريحات حفيظة الساسة الأتراك، وانتقدوها بشدة معترضين عليها جملة وتفصيلاً، الأمر الذي حدا بأمين اللجنة الشعبية للخارجية الليبية البوصيري في 17 آب 1991 العمل على تهدئة الموقف، مفسراً تلك التصريحات ضمن الإطار التاريخي للعلاقات المتجذرة بين الشعبين التركي والليبي بالقول "نحن ننتقد تركيا لأننا نحب الأتراك كثيراً. ونكن محبة واحتراماً خاصاً للشعب التركي الذي دافع عن الإسلام لأكثر من ستة قرون، ونحن لا ننتقد الدول الأخرى عندما ترتكب الأخطاء ولا نتدخل. لكننا ننتقد أشقاءنا الأتراك للتاريخ الطويل المشترك بيننا، وذلك سببه ليس الكراهية للأتراك، بل بسبب حبنا لهم، وصحيح هناك تباينات في وجهات النظر بيننا، إلا أن ذلك لا يعني أن علاقاتنا سيئة"[22].

تراجعت العلاقات السياسية بين البلدين بشكل كبير بسبب الظروف والأحداث الدولية ومواقفهما تجاهها، لاسيما بعد فرض العقوبات الاقتصادية على ليبيا سنة 1992، إثر سقوط عدد من الطائرات الأجنبية بواسطة المتفجرات التي زرعت بداخلها، وتوجيه الاتهام إلى ليبيا بالوقوف وراء تلك العمليات[23].

لقد أيدت تركيا المجتمع الدولي في فرضه العقوبات الاقتصادية على ليبيا، والتزمت بقراراته بحجة أنها ملزمة بتنفيذ قرارات الأسرة الدولية كونها عضواً فيها[24]، في الوقت الذي كانت ليبيا تنتظر موقفا ايجابياً حيالها. وفي ظل الظروف الجديدة سارعت ليبيا إلى إنكار التهم الموجهة إليها، وأعلنت إنها تدين جميع العمليات الإرهابية بكافة أشكالها ومن ضمنها إرهاب الدولة في إشارة إلى سقوط الطائرات الليبية والهندية والكورية من قبل قوات بعض الدول الأجنبية، وبشكل خاص القوات الأميركية، كما أكد البيان الليبي على إدانة العمليات الإرهابية التي طالت الطائرات الأميركية والفرنسية[25].

طالبت ليبيا المجتمع الدولي بشكل عام والدول المعنية بحوادث الطائرات بشكل خاص، مواصلة المحادثات من اجل الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف، وكسر عزلتها الدولية،

وقد ركزت ليبيا على الجوانب القانونية، والحصول على دعم التكتلات الدولية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية[26]، كما طلبت ليبيا من الحكومة التركية الوقوف إلى جانبها والتدخل لدى هيئة الأمم المتحدة والوقوف إلى جانبها في أي استفسار أو استجواب تقترحه ليبيا، إلا أن الموقف التركي كان ضعيفاً على الرغم من إمكانيتها استغلال الطلب الليبي لصالحها، لاسيما في المجال الاقتصادي، ويكمن ضعف الموقف التركي في ربطه بموقف المجتمع الدولي، ومصالحها المرتبطة بالغرب[27]. ومما زاد في تعقيد العلاقات السياسية بين البلدين في تلك المرحلة، اتهام الحكومة التركية ليبيا بدعمها للمنظمات المعارضة للنظام التركي، وقد قدم رئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل (S.Demirel) في كانون الثاني 1991 إلى عبد السلام جلود(*) أثناء زيارته لتركيا وثائق حول التورط الليبي في دعم زعيم الحزب العمال الكردستاني(**) (PKK) عبدالله أوجلان(***) واستضافة أعضاء من منظمة أسالا(***) (ASALA)[28]. وإقدام السلطات التركية في السنة نفسها على احتجاز سفينة ركاب ليبية وعلى متنها (600) راكب في إحدى الموانئ التركية، لم يمنحوا تأشيرات الدخول إلى تركيا، كما أعلنت السلطات التركية بان السفينة الليبية سوف تبقى في رهن الاحتجاز حتى تقوم السلطات الليبية بدفع ما عليها من ديون لصالح شركات البناء التركية والبالغة ستة ملايين دولار، وقد الحق الإجراء التركي ضرراً بالغاً بالركاب لعدم السماح لهم حتى في النزول إلى الميناء للتبضع، كما كان له أثر سيئ على العلاقات الثنائية[29].

شكل الهاجس الأمني والعسكري تجاه روسيا أمراً ثانوياً في الإستراتيجية الغربية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991، وهذا ما أفقد تركيا بعضاً من مكانتها لدى الدول الغربية. ولم ترَ الدول الأوربية ضرورة ملحة في توسيع الجماعة الأوربية، لاسيما بعد انضمام دول أوربا الشرقية إليها، الأمر الذي قاد تركيا إلى العمل على ترتيب علاقاتها مع إسرائيل وعدد آخر من دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها الدول العربية[30]. فقد قام وزير خارجية تركيا حكمت جتين (H.Cetin) في نيسان 1993 بزيارة عدد من دول المغرب العربي لتوثيق علاقات بلاده مع دول المنطقة استجابة لتوجهات السياسة التركية الجديدة. وقد

صرح الرئيس الليبي لإحدى محطات التلفزة التركية إزاء المحاولات التركية للعودة إلى دول المنطقة متهكماً "إن الغرب طلق تركيا وهي الآن تبحث عن زوج جديد لها في المنطقة"(31).

لم يطرأ تحسن واضح في العلاقات الثنائية بين البلدين، فبقيَّ تبادل الاتهامات وسياسة النقد السلبي السمة الغالبة على تصريحات المسؤولين ومادة غنية للمقالات الصحفية حتى الشهور الأخيرة من سنة 1994. فقد شنت الصحف التركية هجوماً عنيفاً على عدد من الدول العربية وبشكل خاص ليبيا وسوريا والمملكة العربية السعودية بحجة دعمها للمنظمات المسلحة التي تستهدف أجهزة الدولة التركية مثل المنظمات الإسلامية وحزب العمال الكردستاني وغيرها، فقد كتبت صحيفة ميلليت (Milliyet) أن اجتماعات حلف الناتو (NATO) الأخيرة أكدت على أن "سوريا والعراق وإيران وليبيا هم الأعداء الحقيقيون لتركيا بسبب تأييدهم للإرهاب وامتلاكهم للأسلحة النووية أو محاولة ذلك"، كما وصف زبير قوج (Z.Koc) احد المحررين السياسيين في صحيفة اورتا دوغو (Urta Dogo) العرب بأصحاب "الأيدي اللئيمة" التي تحاول التدخل في شؤون تركيا عن طريق "محاولة السعودية وليبيا استثمار الدين الإسلامي لتحطيم تركيا من الداخل..."(32).

لقد خففت ليبيا وتركيا خلال السنوات (1994-1996) من لهجة الانتقادات المتبادلة بينهما، وأعادت العلاقات شيئاً من توازنها بعد قيام رئيسة الحكومة التركية تانسو جيلر (T.Ciller) بزيارة ليبيا في 30 تشرين الأول 1994، والتقت خلال زيارتها التي استمرت حتى 1 تشرين الثاني بعدد من المسؤولين الليبيين، وتناولت خلالها العلاقات الثنائية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي(33).

القضية الكردية وموقعها في العلاقات الليبية التركية

كان الموقف الليبي أكثر وضوحا من الدول العربية الأخرى تجاه القضية الكردية، على الرغم من تبدله بين الحين والآخر، وكانت القيادات الكردية على اتصال مع السلطات الليبية منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، وقدمت لها الدعم المادي والعسكري، وقد تطور الموقف الليبي في سنة 1985، عندما أعلن القذافي عن حق الشعب الكردي في إقامة دولة مستقلة له عندما قال "الأكراد يجب أن يكونوا أمة كردستانية في تلك المنطقة، وتكون

هذه الأمة، شقيقة للأمة العربية، والأمة التركية والأمة الفارسية، وتأخذ مكانها على قدم المساواة مع هذه الأمم"[34]، كما أكد أيضاً على دعمه الكامل للقضية الكردية مبيناً أن موقفه هذا لا يأتي في سبيل معارضة الأمم الأخرى وإنما لإنصاف الأمة الكردية، إذ قال "إنني أساند نضال الأكراد ليس من قبيل معارضة الدول العربية أو إيران أو تركيا، بل أن الأكراد يشكلون امة لها أرضها، وينبغي أن تكون هذه الأمة حليفة للدول العربية وإيران وتركيا"[35].

لم يقف الدعم الليبي للكرد عند حدود التصريحات، بل تجاوز ذلك، إذ قدمت ليبيا العون العسكري أيضاً، لاسيما لحزب العمال الكردستاني الذي كان يخوض عمليات مسلحة ضد السلطات التركية منذ سنة 1984، وتذكر المصادر التركية أن للحزب مراكز عدة موزعة على عدة دول من بينها ليبيا، فقد أشارت إلى وجود مركز لجبهة التحرير الوطني الكردية[*] في ليبيا[36]، وكانت تركيا قد وجهت انتقادات شديدة في مطلع سنة 1992 للنظام الليبي بسبب دعمه لحزب العمال الكردستاني، وقدم المسؤولون الأتراك بعض الوثائق الخاصة إلى المسؤولين الليبيين حول علاقة بلادهم بالحزب ودعمه[37].

لم تشكل القضية الكردية محوراً اساسياً في العلاقات الليبية التركية، فقد تميزت العلاقات السياسية بينهما بالبرود، على الرغم من غياب العامل الكردي طوال المدة (1993-1996)، بالمقارنة مع العامل الآخر الذي تمثل بالعلاقات التركية الإسرائيلية، لكن القضية الكردية عادت إلى الواجهة خلال عهد حكومة نجم الدين اربكان (1996-1997). فقد قام اربكان بزيارة عدد من البلدان الإسلامية بعد توليه السلطة بأشهر قليلة من بينها ليبيا في 4 تشرين الأول 1996 وسط موجة قوية من الانتقادات والاعتراضات على الصعيدين الداخلي والخارجي[38]، وجاءت تلك الزيارة بعد تراجع كبير في العلاقات العربية التركية خلال النصف الأول من سنة 1996، لاسيما بعد توقيع الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل في شهر شباط من السنة نفسها[39]. وكانت العلاقات التركية السورية قد وصلت إلى مستويات عالية من التوتر واتهام سوريا بدعم حزب العمال الكردستاني[40]، فضلاً عن قيام القوات التركية بعدة عمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية في كردستان العراق، ففي شهر حزيران من سنة 1996، توغلت القوات التركية في الأراضي العراقية مرتين، الأولى في

الخامس عشر والثانية في السابع والعشرين منه، واستخدمت خلالهما مختلف أنواع الأسلحة بما فيها الطائرات والدبابات[41]. لذا فان زيارة اربكان لم تكن مضمونة النتائج وفق تقديرات اغلب القادة الأتراك لما لليبيا من مواقف معارضة تجاه تلك المسائل، الأمر الذي دعا بعضهم للتحفظ على الزيارة واعتراض بعضهم الآخر كما سيتبين لاحقاً.

أرسلت الحكومة التركية وفداً إلى ليبيا تحضيراً لزيارة اربكان والوفد المرافق له، وأجرى الوفد التركي مباحثاته مع الجانب الليبي لبحث الترتيبات اللازمة وبحث سبل التعاون المشترك بين البلدين في الميادين كافة، وتم تشكيل ثلاث لجان مختصة، الأولى للاقتصاد والتجارة والثانية للتعاون الصناعي والمصرفي، فيما خصصت الثالثة للتعاون التقني[42].

تلقى اربكان إشارات سلبية حول زيارته المرتقبة إلى ليبيا ومن جهات مختلفة، تمثلت الأولى بقوى المعارضة والقوى العلمانية، إذ عارضت هذه القوى بشدة هذه الزيارة بما فيهم وزراء علمانيون في حكومته كوزير الداخلية محمد اغار (M.Agar) الذي هدد بالاستقالة في حالة تنفيذ هذه الزيارة[43]، أما الجهة الثانية فتمثلت بالولايات المتحدة الأميركية، التي عارضت تحقيقها، إذ كانت تعد ليبيا دولة متطرفة راعية للإرهاب وخارجة على قرارات الشرعية الدولية، وأكد المسؤولون الأميركيون أن زيارة اربكان لدول مثل ليبيا وإيران ستؤثر في العلاقات الأميركية التركية، وبيَّن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز مخاوف بلاده من تحسن العلاقات الليبية التركية، محذراً في الوقت نفسه من نتائج هذه الزيارة[44]، كما هدد بيرنز بتطبيق القانون الذي أصدره الرئيس الأميركي كلنتون (B.Clinton) (1993–2001) في تشرين الأول 1996، الذي يقضي بمعاقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر مبالغ مالية تزيد على (40) مليون دولار في قطاع الطاقة في كل من ليبيا وإيران[45]. أما الجهة الثالثة فقد تمثلت بالمؤيدين لاربكان وبعض المتحالفين معه التي بنت مواقفها وفقاً للسياسة الليبية، فقد كان القادة الأتراك يتوقعون موقفاً ليبيا سلبياً إزاء بعض القضايا التي تمس السيادة التركية مثل العلاقات التركية الإسرائيلية والقضية الكردية والعلاقات العربية التركية التي ارتبطت بشكل أو بآخر بتلك القضايا. فقد أكد نائب رئيس حزب الرفاه عبدالله غول (A.Gol) بأنه تلمس إشارات سلبية من الرئيس الليبي، عند حضوره احتفالات ليبيا بمناسبة ذكرى ثورة الفاتح في 1 أيلول 1996، وشاطرته هذه

المخاوف تانسو جيلر نائبة رئيس الحكومة ووزيرة الخارجية في حكومته وزعيمة حزب الطريق القويم (DYP)، وألحا على اربكان لإلغاء الزيارة، لكن الأخير لم يكترث لأي من الضغوط الداخلية والخارجية، وأصر على تحقيق زيارته في موعدها المقرر[46].

زار اربكان ليبيا في 4 تشرين الأول 1996، وقد رافقه وفد رفيع وكبير ضم عدد من المسؤولين الكبار في الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية ورجال الأعمال والخبراء والمستثمرين ومن اتجاهات مختلفة بما فيها أنصار العلمانية المعارضين لحكومته، وأشارت الحكومة التركية إلى أن هذه الزيارة تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان العربية، وإعادة ترتيب العلاقات السياسية التي شابها التوتر بسبب الانتقادات والاتهامات المتبادلة اثر توقيع تركيا اتفاقيات عدة مع إسرائيل[47]، وبشكل خاص الاتفاقية العسكرية التي اشرنا إليها سلفاً . وقد أكد اربكان أن هذه الزيارة تأتي سعياً منه لإعادة العلاقات الاقتصادية شبه المتوقفة مع ليبيا، منذ أن فرضت الأمم المتحدة العقوبات الاقتصادية على ليبيا سنة 1992، واستعادة ديون الشركات التركية المترتبة على ليبيا التي امتنعت عن دفعها لدوافع سياسية واقتصادية[48].

التقى اربكان خلال زيارته بالرئيس الليبي معمر القذافي، إلا أن الأخير أحرج ضيفه بسبب الانتقادات المباشرة التي وجهها للسياسة التركية الخاصة بعلاقاتها بإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية وحلف الناتو والقضية الكردية، فقد هاجم بشدة تركيا، وقال بان السياسة التركية تشكل خطراً على العرب وأمنهم من خلال تعاونها مع إسرائيل وانتمائها إلى حلف الناتو[49]، كما انتقد موقف الحكومات التركية من القضية الكردية قائلاً "يجب أن يأخذ الأكراد مكانهم كدولة ضمن منطقة الشرق الأوسط وان على تركيا أن لا تقاتل أناساً يسعون وراء استقلالهم"[50]، كما أكد بان "كردستان ينبغي أن تأخذ مكانها تحت شمس الشرق الأوسط"[51]، إلا أن اربكان أنكر هذا الحق للكرد، بل انه لم يعترف بوجود مشكلة كردية في بلاده بالقول "إن تركيا ليست لديها مشكلة كردية وإنما مشكلة إرهاب". وقد زار اربكان أثناء زيارته قصر الزعيم الليبي الذي قصفته الطائرات الأميركية سنة 1986، وأكد انه ضد وصف ليبيا بالدولة الراعية للإرهاب، وقد عدَّه مزاعم أميركية ودعاية غير حقيقية، إذ قال "فنحن نعرف أن ليبيا ضد الأنشطة الإرهابية، ليبيا من أكثر

الدول التي تعاني من الإرهاب"[52]، كما أعلن اربكان عن موقفه الرافض للعقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا من قبل الأمم المتحدة[53]، وفي المقابل دعا الرئيس الليبي، تركيا إلى العودة لحلفائها الطبيعيين من العرب، كما دعا في الوقت نفسه الشعب التركي إلى الانضمام إلى حزب الرفاه[54].

خلقت زيارة اربكان لليبيا مشكلة كبيرة على الصعيد السياسي في تركيا، وربما تكون إحدى المشاكل التي أطاحت بحكومة اربكان بعد بضعة أشهر من الزيارة، فقد اتخذتها قوى المعارضة ووسائل الإعلام التركية مادة دسمة لمهاجمة سياسة اربكان والنيل منه، ولم يتوقف الأمر عند المعارضين فقط، بل انه لم يسلم حتى من شركائه في الحكم، فقد وصفت نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية جيلر ليبيا بأنها دولة إرهابية، وقررت وزارة الخارجية في 7 تشرين الأول سحب السفير التركي من ليبيا احتجاجاً على تصريحات الرئيس الليبي[55]، كما أكدت جيلر بان سياسة اربكان ستدفع بتركيا إلى الظلام، وان تصريحات الرئيس الليبي تُعد "خطأً تاريخياً كبيراً وإنها كافية لتقف تركيا ضده"، وعملت جيلر على تحميل اربكان وحزب الرفاه مسؤولية هذه السياسة، وقد ذهبت جيلر إلى ابعد من ذلك عندما حاولت هي ووزراء من حزبها في الحكومة الائتلافية، عدم إعطاء زيارة اربكان لليبيا الصفة الرسمية واعتبارها زيارة خاصة، إذ رفض وزير الداخلية محمد اغار التوقيع على قرار الحكومة بهذا الشأن، كذلك فعل صفوت بيروك رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الطريق القويم في المجلس الوطني التركي، عندما قال انه يقف في صف المعارضين لهذه الزيارة معللاً ذلك بالموقف السلبي لليبيا تجاه القضايا التركية[56]. بينما ذهبت أحزاب المعارضة إلى ابعد من ذلك عندما تقدمت بمذكرة في 8 تشرين الثاني إلى المجلس الوطني التركي لطرح الثقة عن حكومة اربكان[57]، وقد أكد رئيس حزب الوطن الأم (ANAP) مسعود يلماز (M.Yilmaz) على ضرورة عودة اربكان وتقديم استقالة حكومته، إذ قال "إذا حاول ديكتاتور إرهابي أن يعطِ العبر للدولة التركية فان المشكلة تكمن في خفة اربكان... يتوجب على السيد اربكان أن يعود فوراً إلى تركيا. عليه أن يعود مباشرة من المطار إلى جنكايا "القصر الجمهوري" ليقدم استقالته"[58]، وأضاف يلماز إن هذه الزيارة ستزيد الفجوة في العلاقات التركية الغربية، كما لا يمكن لحزب سياسي لم يحصل إلا على (21٪) من أصوات الناخبين الأتراك أن يغير

السياسة الخارجية للبلاد. وفي السياق نفسه أكد احد قادة حزب اليسار الديمقراطي ممتاز سويسال على وجوب استقالة الحكومة بالقول "إن الحكومة التي وضعت البلاد في وضع كهذا لا يمكن أن تستمر"، وأكد احد نواب حزب الشعب الجمهوري (CHP) بوجوب الإسراع من مناقشة المذكرة المرفوعة إلى البرلمان لطرح الثقة عن الحكومة[59]. إلا أن البرلمان لم يناقش المذكرة بسبب رفض الأغلبية على إدراجها ضمن جدول الأعمال بعد التصويت الذي جرى لهذا الغرض في 16 تشرين الثاني 1996[60].

شن الإعلام التركي هجوماً عنيفاً على اربكان وحزبه وليبيا على اثر تلك الزيارة وتداعياتها، مما ترك أثراً سيئاً في مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين، ويمكن القول إن ذلك افسد إلى حد ما بعض المكاسب الاقتصادية التي حققتها الزيارة لصالح تركيا. فقد وصفت صحيفة الصباح (Sabah) الرئيس الليبي في مقال لها بعنوان ليلة العار بـ "صعلوك يطلق شتائم ضد تركيا أمام رئيس وزرائها وأعضاء الوفد التركي" وقالت أن اربكان "افقد تركيا ماء الوجه لعدم خبرته". كما وجهت صحيفة حرييت (Hurriyet) انتقاداً لاذعاً لاربكان واصفة موقفه تجاه تصريحات القذافي بالمهين، وكتبت تقول إن اربكان لم يبدِ "أي ردة فعل ضد تصريحات الزعيم الليبي المتعجرف مكتفياً بالنظر إلى السقف... وان ذلك يشكل إهانة وفضيحة لا سابق لها في تاريخ تركيا"[61].

لم تمر هذه الزيارة دون أن تبدي الولايات المتحدة الأميركية موقفها إزاء ما تمخض عنها من نتائج وردود أفعال، لاسيما وأنها حذرت من هذه الزيارة مسبقاً، وقد أبدت وزارة الخارجية الأميركية انزعاجها الشديد من هذه الزيارة ونتائجها، وقال المتحدث باسمها إنَّ المسؤولين الأميركيين تفاجئوا بدفاع رئيس حكومة لدولة حليفة وعضو في حلف الناتو عن "زعيم إرهابي"، وعَدّوه أمراً مقلقاً لبلاده[62]، كما طالبت الحكومة الأميركية اربكان بتقديم تفسيرات لتصريحاته التي دافع فيها عن ليبيا وعَدَّها ضحية للإرهاب[63].

عقد اربكان بعد عودته من ليبيا مؤتمراً صحفياً في 9 تشرين الأول 1996، وضح فيه أهداف الزيارة ونتائجها، مدافعاً عن موقفه بقوة[64]، وقال "عدنا مظفرين كقادة الرومان"[65]، وهاجم بشدة المعترضين على زيارته من الداخل والخارج، واصفاً موقفهم بالمنحاز، إذ قال إنَّ الحساسية التي أثارتها زيارته لليبيا لم تُثر عندما صوت مجلس الشيوخ

الأميركي لصالح قرارات إدانة تركيا بشأن مذابح الأرمن ولا قرارات البرلمان الأوربي ضد أنقرة في قضايا مختلفة، كما أن زيارته لها مردودات وانعكاسات اقتصادية في مقدمتها الاتفاق حول استرداد ديون الشركات التركية[66]، أما تصريحات القذافي فقد جاءت "من منطلق فلسفي إلى حد ما، وانه خففها في وقت لاحق"[67]. كما حاول عدد من المسؤولين التخفيف من حدة الأزمة بالتركيز على المكاسب الايجابية للزيارة، والتذكير بالعلاقات التاريخية بين البلدين، فقد أكد المتحدث باسم الحكومة التركية في معرض رده على المنتقدين، وبشكل خاص تصريحات مسعود يلماز، أن الحكومة هي المسؤولة عن رسم السياسة الخارجية وعن مواصلة العلاقات مع ليبيا قائلاً "إنَّ الحكومة التركية هي التي تمتلك صلاحية تقرير السياسة الخارجية لتركيا. نحن لنا علاقات دبلوماسية مع ليبيا ومن الطبيعي أن تكون لنا علاقات تجارية معها"، كما بيَّن عبدالله غول استغرابه وتفاجئه من تصريحات القذافي، لكنه قلل من أهميتها، واعترض في الوقت نفسه على موجة الانتقادات التي وجهت لرئيس الحكومة، مبيناً إن الحكومات السابقة لم تتعرض إلى مثل هذه الانتقادات عندما كانت تواجه المواقف ذاتها أو على شاكلتها من قبل دول أخرى غير ليبيا بالقول "إن تصريح القذافي لا يختلف كثيراً عما يردده رؤساء بعض الدول الصديقة لتركيا ومن بينها الدول الأوربية"[68]، كما دافعت صحيفة مللي (Milli) الناطقة باسم حزب الرفاه بقوة عن اربكان وزيارته، واصفة المعترضين والمنتقدين بالعملاء الذين يحاولون وضع تركيا تحت سيطرة الدول الغربية، قائلة "إن أولئك الذين يحاربون لوضع بلادنا تحت السيطرة الغربية، دون مراعاة سياسة مستقلة ووطنية بوصفها (لوضعها) في مسار سياقها التاريخي لإنقاذ بلادنا جن جنونهم بسبب زيارة اربكان لليبيا الشقيقة فشكوا رئيس وزرائهم إلى الغرب واخذوا يستعدونه ضد بلادهم ... ألا فليخسئوا"[69].

خفف اربكان من تصريحاته وتراجع عن بعض سياساته، نتيجة لاستمرار موجة الانتقادات في الداخل والخارج، وأكد على إنَّ حكومته تعمل على اعتماد سياسة متوازنة مع الشرق والغرب، وان زيارته إلى البلدان الإسلامية بما فيها ليبيا، لا تهدف بأي حال من الأحوال إلى قطع العلاقات مع الدول الغربية ولا تعمل ضدها، واستمر اربكان في تقديم التنازلات، بل تغاضى عن بعضٍ من أهداف حزبه وبرنامجه الذي كان قد أعلن عنه قبل

استلام السلطة، منها إخراج تركيا من حلف الناتو والتخلي عن مساعي تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، إذ قال في المؤتمر السنوي لحزب الرفاه في 13 تشرين الأول 1996، أي بعد أيام قليلة من عودته من ليبيا، انه ملتزم بأُسس السياسة الخارجية لبلاده إذ قال "رحلاتنا الخارجية لم تكن ضد حلفائنا الغربيين ولا ضد الولايات المتحدة... إننا نعمل في اتجاه تحسين الروابط بالفعل، مع الاتحاد الأوربي... إننا نريد علاقات جيدة مع كل الدول في الشرق والغرب"[70]. وأما على صعيد ليبيا وما تعرضت لها من انتقادات وما وجهت للحكومة التركية، فقد لخصها الرئيس الليبي في أنها تأتي لخدمة المصالح الأجنبية ولا تنم عن وعي وطني ولا تخدم مصالح تركيا قائلاً: "إن الاحتجاج الذي أُثير حول زيارة اربكان ناتج عن الدفاع عن مصالح أمريكا وليس عن مصالح تركيا"[71].

تعثرت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وليبيا كنتيجة لما أفرزتها زيارة اربكان من نتائج، ونظراً لسيطرة حزب الطريق القويم على السياسة الخارجية للبلاد في حكومة اربكان، فان العلاقات السياسية لم تشهد تطوراً بين البلدين، لاسيما بعد أن قررت الخارجية التركية سحب سفيرها اتاش بالقان (A.Balkan) من طرابلس بشكل مؤقت بعد يوم واحد من انتهاء الزيارة[72]، ومما زاد في تعقيدها إقدام الحكومة التركية في أواخر أيامها وتحديداً في 13 حزيران 1997 بسحب سفيرها نهائياً من ليبيا في إشارة واضحة إلى تردي العلاقات السياسية، وبقي الحال على ما هو عليه حتى عادت حكومة مسعود يلماز الثالثة إلى تعيين مفيد اوزدش (M.Ozdes) سفيراً جديداً لها في طرابلس في شباط 1998[73].

توتر العلاقات السورية التركية وقضية حزب العمال الكردستاني

توترت العلاقات العربية التركية بشكل متصاعد مع نهاية سنة 1996 حتى منتصف سنة 1997، عندما دخلت تركيا في اتفاقيات متنوعة مع إسرائيل، ولاسيما في مجال الصناعات العسكرية والتعاون الاستخباراتي، واتهامها علناً لسوريا بدعم الإرهاب في تركيا، فقد اتهم الجنرال كينسان ونيز المسؤول على عمليات الأمن الداخلي في الجيش التركي في 30 نيسان 1997 سوريا بدعم الإرهاب داخل تركيا، في إشارة إلى عمليات حزب العمال الكردستاني، وهدد بان الرد التركي سيكون قوياً تجاه ذلك، كما بيَّن وزير الدفاع التركي تورهان تايان (T.Tayan) قلق بلاده وحلف الناتو تجاه امتلاك سوريا لأسلحة كيمياوية

وصواريخ باليستية، وقد جاءت هذه التصريحات منسجمة مع الموقف الإسرائيلي[74]، وعادت إلى الواجهة مرة أخرى مشكلة المياه بين البلدين، هذه المشكلة التي ارتبطت إلى حدٍ بعيد بالقضية الكردية في تركيا والدعم السوري لها منذ سنة 1995[75]، ويبدو أن العلاقات السورية التركية بدأت تشهد مرحلة جديدة من التصعيد مع وصول مسعود يلماز إلى رئاسة الحكومة في 28 حزيران 1997 في أعقاب استقالة حكومة اربكان في 18 حزيران، وأصبحت سياسة التصعيد مع سوريا متناغمة ما بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والمؤسسة العسكرية[76].

تطورت الأزمة بشكل خطير بين البلدين في منتصف 1997، عندما تبادل الطرفان الاتهامات، إذ أعلنت تركيا بان سوريا تتصدر جميع دول العالم في تزويد عناصر حزب العمال الكردستاني بالأسلحة، كما أنها تقوم بتدريب أفراده، فضلاً عن توفير معسكرات لهم وإيواء زعيمه على أرضها[77]، إلا أن السلطات السورية نفت الاتهامات التركية، وأعلنت أن القضية الكردية شأن داخلي تركي على تركيا حلها بنفسها. إلا أنها في الوقت نفسه أججت الموقف عندما نددت بالعمليات العسكرية التركية في الأراضي العراقية بحجة ملاحقة عناصر الحزب، كما أن سوريا اتهمت إسرائيل في أنها تقف وراء تصعيد الموقف التركي ضدها[78].

بينت ليبيا موقفها إزاء هذه التطورات الجديدة في المنطقة، وأدلى رئيسها القذافي بتصريح شديد اللهجة في 11 حزيران 1997 ضد تركيا، ترك أثراً سلبيا واضحاً على العلاقات بين البلدين، إذ انتقد بشدة تلك العمليات العسكرية التركية في الأراضي العراقية والتحالف التركي الإسرائيلي، وقال أيضاً "إنَّ الجيش التركي تقوده إسرائيل ويخوض مواجهة ضد الأمة العربية"، واعترضت السلطات التركية على هذا التصريح، وسحبت سفيرها من ليبيا نهائياً ووصفت الحكومة التركية التصريح الليبي بالعدوانية ضد بلادها وقواتها المسلحة، كما هاجم البيان التركي ليبيا ورئيسها، مما دفع باللجنة الشعبية للشؤون الخارجية إلى أن تعلن في 14 حزيران بأن ليبيا ستقوم بالإجراءات المناسبة رداً على "تصرفات النظام التركي ضد الشعب العربي الليبي"، واعتبرت ما جاء في البيان التركي " إساءة بالغة للشعب الليبي وقائد ثورته، كما أدانت الدور التركي وتحالفها مع اسرائيل متهمة إياها بالتآمر على العرب

ويتضح ذلك في "عدوان تركيا غير المبرر على أراضي العراق في انتهاك صريح لسيادته، وتبرز في الممارسات العدوانية ضد سوريا والتهديد بحرمانها من حقوقها في مياه الفرات وفي تدميرها وتصفيتها للشعب الكردي، وهذه الممارسات تؤكد حقيقة ارتباط تركيا مع الحلف الأطلسي والعدو الإسرائيلي"، وأكدت هذا الموقف مصادر دبلوماسية ليبية في القاهرة وعدَّت الإجراء التركي في سحب سفيرها من ليبيا بغير المبرر، مؤكدة في الوقت نفسه على ضرورة أن تنتبه الحكومة التركية إلى التداعيات السلبية التي يمكن أن يسببها هذا الإجراء على الصعيد الاقتصادي والسياسي، وأضافت "وإذا كانت تركيا سحبت سفيرها بسبب رفض ليبيا مباركة غزوها شمال العراق، فان عليها اتخاذ الخطوة نفسها مع كل الدول العربية دون استثناء"[79]. والجدير بالذكر أن السفير التركي مفيد اوزدش لم يعد إلى وظيفته في ليبيا إلا في شباط 1998[80].

شهدت سنة 1998 تحولات كبيرة على صعيد علاقات تركيا الخارجية، لاسيما بعد تسلم عدد من الجنرالات المتشددين زمام المؤسسة العسكرية في تركيا أمثال حسين قيورق الذي أصبح رئيساً لأركان الجيش واتيلا اتاش قائداً للقوات البرية وتحسين ارسين قائداً للقوات الجوية، وكان هؤلاء من دعاة الاعتماد على الخيار العسكري للقضاء على حزب العمال الكردستاني ومن دعاة التعاون الوثيق مع إسرائيل والاستفادة من خبرتها في تطوير السلاح الجوي التركي والحصول على مساعدتها إستخباراتياً وفنياً للقضاء على زعيم حزب العمال الكردستاني[81].

وبعد فشل المفاوضات السورية التركية خلال النصف الأول من سنة 1998 لحل الأزمة القائمة بين البلدين، بدأت الأمور تتجه نحو الحل العسكري، إذ هددت تركيا باستخدام القوة العسكرية في أزمتها مع سوريا، ومن الواضح انه كانت هناك عوامل مختلفة تقف وراء التهديدات التركية لسوريا من بينها مخاوف تركيا من قيام كيان كردي في كردستان العراق وأثره على الأمن الداخلي التركي، والمكاسب السياسية التي حققها حزب العمال الكردستاني على صعيد أوربا، وفشل تركيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، فضلاً عن النشاط المتزايد لحزب العمال الكردستاني في المنطقة، فلم يكن أمام تركيا إلا الدخول من بوابة حزب العمال الكردستاني لتهديد سوريا بحجة توفير الأخيرة المأوى لزعيم الحزب وانتشار عناصره في

معسكرات متعددة في الأراضي السورية وسهل البقاع في لبنان[82]، وقد وصل التهديد التركي أعلى درجاته في أيلول 1998، عندما شن رئيس الحكومة التركية مسعود يلماز هجوماً قوياً على سوريا متهماً إياها بمساعدة "العناصر الإرهابية ومواصلة المواقف العدائية"، كما اتهم الرئيس التركي ديميريل سوريا أيضاً بانتهاج سياسة عدائية حيال بلاده بإيوائها لعبدالله أوجلان قائلاً "تتبع سورية سياسة معادية لتركيا وتواصل دعم العمال الكردستاني ... إننا نحتفظ لأنفسنا بحق الرد على سورية التي لا تتراجع عن موقفها العدائي إزاء تركيا على رغم مبادراتنا السلمية وتحذيراتنا المتكررة"[83]، وقد هدد الجنرال اتيلا اتاش من مقاطعة هاتاي (الاسكندرون) في 16 أيلول من السنة ذاتها سوريا متهما إياها بدعم عناصر حزب العمال الكردستاني، وأكد أن صبره نفد، محذراً من الاستمرار في ذلك وكذلك فعل وزير الخارجية التركي إسماعيل جم (I.Cem)[84].

وصلت الأزمة السورية التركية مع بداية شهر تشرين الأول 1998، مرحلة اتخاذ الاستعداد العسكري وحشد القوات على الحدود بين البلدين للمواجهة المحتملة، إلا أن تدخل مصر كوسيط لحل الأزمة، حال دون قيام الحرب بينهما، والجدير بالذكر أن اغلب الدول العربية أعلنت تضامنها مع سوريا، إلا أن مواقفها لم تكن تتناسب مع حجم التهديدات التركية[85]، باستثناء الموقف الليبي الذي جاء قوياً، إذ أعلن الرئيس الليبي في 5 تشرين الأول، إن "أي اعتداء على سوريا هو اعتداء على ليبيا"، كما عدَّ القذافي التهديد التركي تمهيداً لاحتلال إسرائيل لسوريا[86]، وأكد بان بلاده ستحارب إلى صف سوريا في هذه الحرب لأنها تجد نفسها ملزمة بتنفيذ معاهدة الدفاع العربي المشترك، وأضاف القذافي بان الشركات التركية العاملة في ليبيا ستفقد أعمالها في ليبيا وسيتم استبدالها بالشركات اليونانية نكاية بتركيا التي على خلاف شبه دائم مع اليونان[87]. ومن المفيد الإشارة هنا إلى وجود عناصر من حزب العمال الكردستاني في ليبيا، وكانت السلطات الليبية تسمح لهم بتنظيم المسيرات السياسية السلمية والقيام بالنشاطات والفعاليات لصالح الحزب بين الحين والآخر، ففي ذكرى ثورة الفاتح في أيلول 1998، نظم أتباع الحزب ومؤيدوه مسيرة مؤيدة له في ليبيا، ونددت المسيرة بالسياسة التركية تجاه الشعب الكردي، مما دفع بالحكومة التركية إلى سحب سفيرها اتاش من جديد من ليبيا، كما تم استدعاء السفير الليبي منصور

محمد وتم إبلاغه باحتجاج تركيا وقلقها من المواقف الليبية المؤيدة للحزب، وحذرت الحكومة التركية من الآثار السلبية التي ستصيب العلاقات الثنائية بين البلدين نتيجة لدعم ليبيا للحزب، ومن الواضح انه في هذه المرة لم يطل غياب السفير التركي عن طرابلس، إذ عاد إليها بعد أيام قليلة، بعد أن قامت السلطات الليبية بمنع ممارسة نشاطات عناصر الحزب والمتعاطفين معه على الأراضي الليبية(88).

لم تثنِ المواقف العربية تركيا عن موقفها تجاه سوريا، بل أن الرئيس التركي حذر الدول العربية من مساندة سوريا قائلاً "رسالتي واضحة، هذه المشكلة بين بلدين. وأي دولة ترى في ذلك فرصة لتبني سياسات عدائية حيال تركيا ستواجه عواقب"(89). لكن الرئيس المصري حسني مبارك (1981-2011) استطاع إيجاد الظروف الملائمة لعقد مفاوضات بين الطرفين لحل الأزمة، بعد لقاءات أجراها مع الرئيس التركي والرئيس السوري كلاً على انفراد. وتم بالفعل عقد المباحثات بين الطرفين في مدينة أضنة التركية في 19 تشرين الأول 1998، وانتهت بتوقيع اتفاقية أكدت على تعهد سوريا بطرد أوجلان وأعضاء حزبه عن أراضيها، وعدم السماح للحزب بتلقي مساعدات عسكرية ومالية، أو القيام بعمليات دعائية ضد تركيا، ومنع أوجلان والمنظمات التابعة لحزبه من العودة إلى الأراضي السورية مجدداً، فضلاً عن اعتراف سوريا باعتبار حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية(90).

نفذت سوريا ما تعهدت به في أضنة، إذ أوقفت جميع نشاطات الحزب على أراضيها، بينما كان أوجلان قد وصل إلى روسيا في 9 تشرين الأول 1998، أي مع اشتداد الأزمة التركية السورية التي كانت مادتها الأساسية أوجلان وحزبه، وكانت المخابرات الأميركية والإسرائيلية تراقبان عن كثب ومنذ فترة طويلة تحركات أوجلان، وتبلغان بها الحكومة التركية(91)، واستمرت تركيا في تعقبه والضغط على حكومات البلدان التي يلجأ إليها بتسليمه أو عدم منحه حق اللجوء السياسي، وقد أثمرت هذه السياسة، إذ اضطر أوجلان إلى ترك روسيا متوجهاً إلى ايطاليا فوصلها في 12 تشرين الثاني، ومع أن الأخيرة رفضت تسليم أوجلان إلى السلطات التركية، لكنها في الوقت نفسه لم تمنحه حق اللجوء السياسي(92)، فعمدت إلى إرساله إلى إحدى الدول التي تقبل به لاجئاً سياسياً، ففكرت السلطات الايطالية في إجراء اتصالات مع بعض الدول مثل ليبيا أو السودان لهذا الغرض، وتم ذلك بالفعل،

فبعد اتصالات مع السلطات الليبية، وافق الرئيس الليبي على استقبال أوجلان كلاجئ سياسي، إلا أن السلطات الايطالية قبل أن تنهي الترتيبات اللازمة لإرساله إلى ليبيا، تراجعت عن ذلك، بسبب تدخل الولايات المتحدة الأميركية في اللحظات الأخيرة لدى الحكومة الايطالية لإفشال إرسال أوجلان إلى ليبيا، لأنها كانت تخشى استغلاله من قبل النظام الليبي في عمليات ضد مصالح الدول الغربية، كما أن ايطاليا فشلت في إرساله إلى بعض الدول الأوربية مثل فرنسا والمانيا والنمسا، لان هذه الدول رفضت استقباله خشية من تأثُّر علاقاتها مع تركيا التي كانت تضغط على حكوماتها لرفض استقباله(93). واستطاعت تركيا أخيرا وبالتعاون مع عدد من الدول الأجنبية (إسرائيل، الولايات المتحدة الأميركية، كينيا، السودان) من إلقاء القبض على عبدالله أوجلان في العاصمة الكينية نيروبي في 16 شباط 1999 خلال عملية مخابراتية استمرت (129) يوماً عرفت بعملية سفاري(94).

جاء الموقف الليبي سريعاً حول اعتقال أوجلان، إذ لم تمر سوى أربعة أيام فقط من اعتقاله، حتى بيَّن الزعيم الليبي موقفه، فقد أدلى بتصريح طويل في 20 شباط 1999، وجه كلامه فيه إلى الترك والكرد والدول التي اشتركت في عملية اعتقاله، وفيما يخص الأتراك، فقد أكد لهم بان عليهم أن لا يفرحوا كثيراً لان اعتقال أوجلان لا يعني نهاية القضية الكردية، وذكرهم بسياسة العثمانيين تجاه القادة الليبيين الذين اعتقلتهم الدولة العثمانية وحاكمتهم، وكيف استبشرت الدولة العثمانية حينها بان ليبيا ستتبعها إلى الأبد، أما اليوم فان ليبيا دولة مستقلة، كما ذكرهم أيضاً بسياستها تجاه قادة الحركة القومية العربية في بلاد الشام وغيرها من البلدان العربية، بينما اليوم الدول العربية نالت استقلالها وانهارت الدولة العثمانية، وقد شبه القذافي قضية عبدالله أوجلان بقضية أولئك الثوار الذين دافعوا عن قضية أمتهم وبلدانهم. ثم وجه كلامه إلى الكرد قائلاً لهم "لا تهنوا ولا تحزنوا إن عدوكم كلما سفك دماءكم كلما صب وقوداً عل نار الثورة الكردستانية... إن نكران حق الأمم في الاستقلال عمل جاهل ويدل على السطحية والأنانية والجهل بالتاريخ ومهما تكالبت عليكم الإمبراطوريات الشريرة اليوم... فستنتصرون وستهزم الإمبراطوريات كما هُزمت إمبراطوريات الشر السابقة"، وأخيراً هاجم الدول التي اشتركت في عملية سفاري واصفاً إياها بالدول المنحطة والمجردة من الأخلاق والضمير، إذ قال "فأقل ما يقال عنها إنها دول منحطة جبانة معدومة الضمير

والأخلاق... إنها تآمرت على شخص واحد مقابل رشاوى وصفقات دنيئة أنانية. هذه الدول هي التي يجب أن تُخزى وتُقاطع هذا اقل ما يقال عن هذه العملية التي اتسمت بالجبن والغرور.. وكفاحكم أيها الإخوة الأكراد مستمر حتى الاستقلال حتماً"[95].

لم تكترث تركيا بالمواقف الدولية التي تنوعت ما بين إجراء محاكمة عادلة أو إطلاق سراح أوجلان، أو عدم إصدار عقوبة الإعدام بحقه، إذ قال رئيس الحكومة التركية بولند أجاويد "بان تركيا لا تتلقى دروساً من أحد، حول كيفية إجراء المحاكمة"، وان بلاده لديها وسائلها للرد على مواقف الدول التي لها وجهة نظر أو رأي حول محاكمة أوجلان أو اعتقاله[96]، وبادرت على وجه السرعة إلى محاكمته، وبعد الإجراءات التحقيقية، أصدرت محكمة أمن الدولة الثانية في أنقرة حكمها في 29 حزيران 1999، بإعدام أوجلان، إلا أن تنفيذ الحكم تم تعليقه[*] بطلب من محكمة حقوق الإنسان الأوربية[97]. أما ليبيا فإنها حاولت أن تنأى بنفسها عن المشاكل المتعلقة بالمنظمات العالمية التي توصف بالإرهاب مع نهاية سنة 1999، لاسيما بعد أن علقت الأمم المتحدة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، فقد سعت إلى إبعاد تهمة الإرهاب عن طريق وقف التصريحات والدعم والتأييد للمنظمات التي كانت توصف بأنها منظمات إرهابية، ومن بينها حزب العمال الكردستاني، كما إنها قللت من التصريحات التي تتحدث عن العنف في تركيا، فضلا عن منعها لمؤيدي الحزب من القيام بأي فعاليات ونشاطات على أراضيها[98]. والجدير بالذكر إن تركيا رحبت بقرار تعليق الحظر المفروض على ليبيا. وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية سرمد اتاجنلي (S.Atacenli) بأن بلاده ترغب في تطبيع العلاقات السياسية بين البلدين، وسيكون ذلك أمراً طبيعياً عندما يعود الحوار بينهما من جديد، ووصف اتاجنلي علاقات بلاده بالخاصة مع ليبيا وتعود إلى سنين طويلة، كما أوضح أيضاً أن بعض القضايا تشكل حساسية كبيرة لدى القيادة السياسية في بلاده، وان على القيادة الليبية أن تتوخى الدقة والحذر فيما يتعلق بها، في إشارة إلى القضية الكردية[99].

العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وتركيا

تراجعت العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وتركيا خلال السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من القرن العشرين في مختلف الميادين الاقتصادية، بسبب تأثُرها بالمواقف السياسية، والوضع في منطقة الشرق الأوسط وارتباطها بثوابت السياسة الخارجية لكلا البلدين، فضلاً عن الصعوبات والمشاكل الاقتصادية التي كانت تركيا تعاني منها[100].

العلاقات التجارية

تأثرت تجارة ليبيا الخارجية بشكل عام، خلال تسعينيات القرن الماضي، نتيجة للظروف الدولية التي مرت بها، ولاسيما العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها منذ سنة 1992، فضلا عن أن عدد من الدول قد خففت من تعاملاتها الاقتصادية مع ليبيا منذ سنة 1990، نتيجة لتوجيه الاتهام إلى ليبيا بوقوفها وراء حادثة لوكربي ودعمها للإرهاب، إذ شهدت السنوات 1990-1999، تذبذبا واضحاً في تبادلاتها التجارية على الصعيد الخارجي بما فيها تبادلاتها التجارية مع تركيا .

من الواضح أن الدول الأوربية الصناعية الكبرى كانت تحتل مراتب الصدارة في تجارة ليبيا الخارجية على صعيد التصدير والاستيراد، بحكم العامل الجغرافي من جهة، وجودة الصناعات الأوربية وتقدمها في مجال النقل والمواصلات من جهة أخرى[101]، ومع أن هذه الدول حافظت على مركزها التجاري مع ليبيا، إلا أنها في الوقت نفسه، تراجع حجم التبادل التجاري بينها وبين ليبيا بسبب العقوبات الدولية على ليبيا، وقد التزمت تلك الدول بالقرارات الدولية، ولم تشكل تركيا استثناءً، بل التزمت هي أيضاً بتلك القرارات، ولذا فان العلاقات التجارية بين البلدين لم تكن بمنأى عن تلك التأثيرات، فضلاً عن المشاكل الثنائية بينهما على الصعيد السياسي كما اشرنا إليها سلفاً .

انخفض حجم الصادرات التركية إلى ليبيا منذ سنة 1989 بشكل واضح، وبلغت قيمتها (198) مليون دولار، وكانت تشكل ما نسبتها (2.1٪) من إجمالي الاستيراد الليبي، في حين بلغ قيمة استيرادها من ليبيا (257) مليون دولار[102]، واستمر انخفاض الصادرات والاستيرادات التركية من ليبيا في سنة 1990، إذ وصلت قيمة صادراتها إلى حوالي (78) مليون دولار فقط[103]، والجدول الآتي يبين حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال السنوات 1990-1999[104].

التجارة الليبية التركية 1990–1999 (مليون دولار)

السنة	الصادرات	نسبة الصادرات إلى تركيا من إجمالى الصادرات الليبية ٪	الاستيراد	نسبة الاستيراد من تركيا من إجمالى الاستيراد الليبى ٪
1990	487.1	3.6	220.5	3.2
1991	281.4	2.2	237.5	6.3
1992	445.5	4.3	246.5	6.9
1993	144.5	2	266.7	4.7
1994	373.7	3.9	206.3	4.5
1995	390.3	4.2	307.2	6.1
1996	432.1	4.4	211.5	4
1997	510.3	5.6	164.6	2.9
1998	381.3	4.6	76.4	1.4
1999	451.1	5.7	27.2	0.6
المجموع	3897.3	4.05	1964.4	4.06

كانت ليبيا تحتل مرتبة متقدمة عالميا في تعاملاتها التجارية مع تركيا، ففي مجال الصادرات الليبية، حلت تركيا في المرتبة السادسة في سنة 1990 بعد كل من ايطاليا واسبانيا وفرنسا وألمانيا واليونان، إلا أنها تراجعت مرتبة واحدة في سنة 1993، بعد أن حلت محلها بريطانيا، والجدير بالذكر إن دول أوربا الغربية تراجعت هي أيضاً من حيث حجم التعامل التجاري مع ليبيا مع المحافظة على مكانتها في صدارة الدول المستوردة منها[105]، وفي سنة 1995، كانت ليبيا تحتل المرتبة الرابعة عربياً في تعاملها التجاري مع تركيا، وجاءت في المرتبة الخامسة على صعيد الدول الآسيوية، فقد بلغت نسبة صادراتها إلى تركيا (10.8٪)[106]، ومن المفيد قوله هنا إنَّ هذه النسبة لا تعني تقدماً في حجم المبادلات التجارية، لان ليبيا كانت تحتل المرتبة الأولى أو الثانية في الثمانينيات وبداية التسعينيات بعد المملكة العربية السعودية أو العراق من جهة، وانخفاض قيمتها من

جهة أخرى[107]، وقد تركزت الصادرات الليبية إلى تركيا على النفط الخام وبعض مشتقاته، فضلاً عن الأسمدة والصوف والجلود[108].

بدأت الصادرات الليبية إلى تركيا بالازدياد خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، لاسيما بعد أن تمكنت ليبيا من تجاوز بعض مشاكلها الدولية للتخلص من العقوبات الاقتصادية، وحلت تركيا المرتبة الأولى آسيوياً في سنة 1995، واحتلت المرتبة الخامسة عالمياً، وبلغت قيمة الصادرات الليبية إلى تركيا حوالي (390.3) مليون دولار، وزادت قيمة الصادرات في سنة 1999 إلى (451) مليون دولار[109]، وشكل النفط ما نسبته (97.6٪) من الصادرات الليبية إلى تركيا، أما النسبة المتبقية فقد اشتملت على مواد الوقود المعدني والمواد الكيمياوية واللدائن الاصطناعية وحيوانات حية وجلود الأغنام[110]. ومن الملاحظ إن ليبيا نتيجة لتراجع علاقاتها الاقتصادية الخارجية بشكل عام وعلاقاتها مع تركيا بشكل خاص، قررت في تموز 1998، تخفيض عدد العاملين في مؤسساتها خارج البلاد، وكانت الملحقية التجارية الليبية في تركيا قد شملها ذلك القرار، إذ تم إعادة الملحق التجاري فضلاً عن (32) كادراً آخر[111]، ويبدو أن العلاقات التجارية لم تتأثر بهذا الإجراء، إذ استمرت على نفس المنوال، لاسيما بعد أن قررت الأمم المتحدة تعليق العقوبات الاقتصادية على ليبيا منذ نيسان 1999، لاستجابتها للقرارات الدولية بتسليم المتهمين بحادثة لوكربي[112].

لم يختلف حال الاستيراد الليبي من تركيا عن حال الصادرات، فقد تأثرت بنفس الظروف التي مرت بها الصادرات، لكن حاجة ليبيا إلى المواد الاستهلاكية والغذائية، ونتيجة لجودة البضاعة التركية في هذا المجال، ساعدت تركيا في الاستمرار على زيادة حجم صادراتها حتى منتصف التسعينيات، فبعد أن كانت قيمة صادراتها إلى ليبيا في سنة 1990 تقدر بـ (220.5) مليون دولار وتشكل نسبة (5.2٪) من إجمالي الاستيراد الليبي، وصلت في سنة 1995 إلى (307) مليون دولار، أي ما يعادل نسبة (6.1٪) من إجمالي الاستيراد الليبي، لكن الوضع اختلف مع سنة 1996، إذ بدأ بالتراجع، حتى وصل إلى أدنى حد له في سنة 1999، إذ بلغت قيمة الاستيراد من تركيا حوالي (27) مليون دولار فقط، كما موضح في الجدول. ويبدو أن ذلك يعود إلى سوء العلاقات السياسية بين البلدين، فضلاً عن أن ليبيا لاسيما بعد استجابتها للقرارات الدولية وتحسين علاقاتها مع الدول الغربية،

أخذت توجه تجارتها صوب أوربا. والجدير بالذكر أيضاً أن حفاظ تركيا على مستوى صادراتها إلى ليبيا في السنوات الخمس الأولى من هذا العقد، كان بسبب أن نوع البضائع التي كانت تصدرها إلى ليبيا لم تكن ضمن المواد الممنوعة الواردة في القرارات الدولية، إلا أن تراجعها في السنوات اللاحقة يعود إلى الأحداث والمواقف السياسية، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية التي كان يمر بها البلدان، وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة في الأسواق العالمية، وقد وصلت الصادرات التركية إلى أدنى مستوى لها حتى باتت في سنة 1997 تدخل البضائع التركية إلى ليبيا عن طريق دول أخرى مثل مصر وتونس ومالطا والمغرب والإمارات العربية المتحدة[113].

لقد تنوعت الصادرات التركية إلى ليبيا، إلا أن المواد الغذائية والكهربائية كانت في مقدمة تلك البضائع، وأهمها الحبوب بأنواعها المختلفة والبقوليات والذرة والزيوت الغذائية والدقيق والسكر والرز والحليب المجفف والمعلبات مثل صلصة الطماطم والسمك المعلب والمجفف، وشملت الأجهزة الكهربائية بالدرجة الأولى على أجهزة التبريد والأجهزة الالكترونية وغيرها، فضلاً عن مستلزمات ومواد البناء، والمنسوجات وغيرها[114].

وفي مراجعة لقيمة المبادلات التجارية ما بين ليبيا وتركيا، يتوضح أنَّ التجارة بينهما قد تراجعت بشكل واضح، لما كان للأحداث والمواقف السياسية من اثر عليها، إلا أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة منذ سنة 1992 كان لها التأثير الأكبر ليس على التجارة وحدها، بل تعدى ذلك لتشمل كل الميادين الاقتصادية من مشاريع واستثمارات وعمل الشركات التركية وحتى السياحة، ويبدو أن ليبيا هي المسؤولة عن ذلك في اغلب الأحيان، وبخاصة بعد اتخاذها عدة إجراءات لخفض إنفاقها على المشاريع الاقتصادية والتجارة الدولية مع بداية توجيه الاتهامات لها في سنة 1990 على اثر حادثة لوكربي، إذ اتخذت تلك الإجراءات لمواجهة أي ظروف طارئة[115].

الشركات التركية العاملة في ليبيا

كان عدد الشركات التركية العاملة في ليبيا يبلغ (78) شركة في منتصف عام 1990، اغلبها تعمل في مجال البناء، ومنها (46) شركة منضوية في نقابة اتحاد شركات المقاولات

التركية العاملة في ليبيا، فقد كانت السوق الليبية سوقاً رائجة لتلك الشركات، حتى أن بعضها كانت تسمى باسم ليبيا[116]، وهذا يدل على أن تأسيسها جاء خصيصاً للعمل في ليبيا، كما إنها كانت ترى بان ليبيا تعد سوقا رائجة للعمل على الرغم من مواجهتها لصعوبات ومشاكل مالية مع الحكومة الليبية التي طالما كانت تتأخر عن تسديد قيمة أعمالها، أو تماطل في ذلك، بدليل أن عدد الشركات قد زاد بواقع (6) شركات مقارنة بسنة 1989، إذ كان عددها وقتئذٍ (42) شركة فقط[117]، وقد زاد عدد شركات المقاولات في نهاية سنة 1990 ليصل إلى (49) شركة، وحصلت على عقود عمل تقترب قيمتها من (14) مليار دولار، وزادت قيمة العقود في سنة 1991 لتصل إلى أكثر من (14) مليار[118]. أما الشركات الأخرى التي انسحبت من السوق الليبية، فقد عوضت عنها بالدخول في أسواق جديدة مثل جمهوريات الاتحاد السوفيتي المنحل، وكان العمل هناك يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا، فقد كانت تلك الشركات تعتمد على العمالة التركية، وكان العمال يحولون جزءً كبيراً من أموالهم بالعملات الصعبة إلى تركيا، فضلاً عن أنَّ العمل هناك يخلق طلباً متزايداً على مواد البناء التركية، مما يحقق إيرادات جيدة للاقتصاد التركي[119].

أنجزت الشركات التركية أعمالاً عديدة في ليبيا خلال فترة موضوع البحث، ومن المشاريع المهمة التي أنجزتها مشروع نهر سواني بنيادم العملاق، وكان هذا المشروع تم اقتراحه منذ سنة 1984، ويهدف إلى إيصال المياه بواسطة الأنابيب للأغراض الزراعية من غرب الصحراء الكبرى إلى جنوبها وبكلفة (30) مليار دولار على أن يتم تنفيذه خلال عشرين عاماً، بغية تلبية احتياجات البلاد ذاتياً من الفواكه والخضراوات، وقد تم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل، انتهت المرحلة الأولى في سنة 1991، والثانية في سنة 1994، واستكمل المشروع في سنة 1996[120]. وقد زاد قيمة عقود الشركات التركية إلى أعلى حد لها في سنة 1993، إذ وصل إجمالي قيمتها إلى حوالي (14.5) مليار دولار، ويعد هذا المبلغ الأعلى للشركات التركية العاملة خارج أراضي تركيا، وكانت المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الثانية بـ (3.7) مليار دولار في السنة نفسها، أي أن هناك فارقا كبيراً بينها وبين ليبيا، إذ فاقت العقود الليبية حوالي ثلاثة أضعاف قيم عقود الشركات التركية العاملة

في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يدل على أهمية السوق الليبية للشركات التركية. ومما يجدر قوله أيضاً، انه مع تراجع العلاقات التجارية الليبية التركية وما كانت تعانيها العلاقات السياسية من مشاكل، إلا أن حصة الشركات التركية من إجمالي عقود ليبيا مع شركات الدول الأجنبية كانت الأكبر، إذ كانت تشكل نسبة (53٪) في سنة 1990، لكن الوضع لم يبقَ على ما هو عليه في السنوات اللاحقة بسبب قلق بعض الشركات التركية من مصير مشاريعها في ليبيا بسبب الاتهامات الدولية لليبيا وإمكانية فرض العقوبات الاقتصادية عليها[121].

استطاعت خمس شركات تركية في سنة 1991 من تنفيذ مشروع سكني يضم (6600) وحدة سكنية وعدة بنايات حكومية في مدينة سرت وبمواصفات عالمية جيدة، وحققت إيرادا مالياً قدره مليار دولار، لكنها واجهت صعوبة كبيرة في استيفاء أموالها من الإدارة المحلية لمدينة سرت، بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على ليبيا، وبحلول سنة 1992، ارتفع حجم ديون الشركات التركية على الحكومة الليبية حتى وصلت إلى (3.5) مليار دولار، واضطرت بعضها أن تأخذ النفط الخام بدلاً من الأموال النقدية، كما أن عدداً آخر من الشركات آثرت الانسحاب من السوق الليبية للأسباب نفسها[122]. ورغم ذلك ظلت الشركات التركية في صدارة قائمة الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا بالمقارنة مع دول منطقة الشرق الأوسط الأخرى من حيث عددها وقيمة العقود التي حصلت عليها، فقد بلغت مجموع عقودها في سنة 1995 (254) عقداً وقيمتها ثمانية مليارات و(693) مليون دولار، وهذا يبين في الوقت ذاته تراجع عقود تلك الشركات على الرغم من بقائها في الصدارة، واستطاعت من إنهاء أعمال بعض المشاريع في السنة نفسها بقيمة (6.838.2) مليون دولار، وبقيت الأعمال مستمرة في مشاريع أخرى قيمة أعمالها (1.714.8) مليون دولار[123].

تمكنت كل من ليبيا وتركيا من تجاوز بعض مشاكلهما التي تؤثر في علاقاتهما الاقتصادية مع نهاية عقد التسعينات، لاسيما بعد الاجتماع الثامن عشر للجنة الاقتصادية المشتركة في تشرين الثاني 1998، إذ تناول مسألة ديون الشركات التركية المترتبة على ليبيا، وتم تسويتها عن طريق تزويدها بالنفط الخام وتقسيط المبالغ المتبقية، كما نص الاتفاق أيضاً على زيادة التبادل التجاري بين البلدين، وبعد تعليق العقوبات الاقتصادية في سنة

1999، بدأت السفن التجارية الليبية القيام برحلاتها بصورة مباشرة من والى الموانئ التركية[124].

إن تراجع عمل الشركات التركية في ليبيا، أثرَ بشكل مباشر على الأيدي العاملة الأجنبية في ليبيا، إذ كانت السوق الليبية تعد من الأسواق الرائجة للأيدي العاملة الأجنبية، وفيما يتعلق بالعمالة التركية، فقد بدأ عددهم بالتناقص منذ سنة 1989، فقد كان عددهم في هذه السنة (22) ألف عامل[125]، ووصل عددهم إلى عشرة آلاف عامل فقط مع نهاية سنة 1999[126]، لكن هذا العدد لم يكن ثابتاً في معظم السنوات، بسبب اضطرار الشركات التركية في بعض السنوات على الاعتماد على الأيدي العاملة غير التركية في ليبيا، لاسيما بعد القرارات الخاصة التي اتخذتها الحكومة الليبية بشأن تقليل عدد العمال الأجانب في البلاد بسبب العقوبات الاقتصادية وسياسة التقشف، حتى وصل عدد العمال الأتراك في بعض السنوات إلى ثلاثة آلاف عامل فقط[127].

لم تقتصر العلاقات الاقتصادية على الشركات التركية واستثماراتها في ليبيا فقط، بل إن ليبيا أيضاً كانت لها استثمارات على الأراضي التركية في ميادين مختلفة، فقد بلغت قيمة الاستثمارات الليبية في تركيا خلال السنوات 1990-1993 أكثر من ستين مليون وتسعمائة ألف دولار، توزعت على قطاعات المال والبنوك وشركات النقل وقطاعي الزراعة والصناعة[128]. وكانت لليبيا استثمارات متراكمة في تركيا خلال السنوات 1985-1992، بلغت قيمتها (46.94) مليون دولار، شكلت نسبتها (0.52٪) من إجمالي الاستثمارات العالمية في تركيا، و(10.11٪) من إجمالي الاستثمارات العربية[129]. وكان للبنك العربي التركي – وهو مصرف مشترك بين الكويت وليبيا بدأ أعماله في تركيا منذ سنة 1977– نصيب من تلك الاستثمارات، وكان رأسماله في سنة 1991 يبلغ (124) مليون دولار، وله عدة فروع موزعة على المدن التركية الكبيرة مثل استانبول وأنقرة[130].

وفي مجال السياحة، فقد تراجع عدد السياح الليبيين في تركيا بشكل لافت للنظر خلال التسعينات، نتيجة للظروف الاقتصادية التي مر بها المواطن الليبي، فقد انخفض عددهم من (12196) سائحاً في سنة 1989 إلى (8558) سائحاً في سنة 1990، وتراجع إلى (6367) سائحاً في سنة 1991[131]، وقد قل عددهم بشكل كبير في السنوات اللاحقة، حتى باتوا لا يشكلون أي أهمية من الناحية الاقتصادية. ومن الجدير بالقول إنَّ السياح في كثير من

الأوقات كان يستغلون وجودهم للعمل في التجارة، وبخاصة تجارة حقائب السفر التي كانت تلقى رواجاً كبيراً في الأسواق الليبية، وقد أسهم السياح الليبيون في تنشيط هذا النوع من البضاعة في الأسواق التركية[132]، ويُذكر أن سوق (لالالي) في استانبول المعروفة بإنتاج الحقائب تم افتتاحها قبل سنة 1990 للسياح الليبيين، إلا انه وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في سنة 1991 وانخفاض عدد السياح الليبيين، أصبحت مقصداً للسياح القادمين من روسيا ومناطق القفقاس والبلقان وأوكرانيا[133].

الخاتمة

تأثرت العلاقات الليبية التركية خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين بجملة من العوامل الداخلية والخارجية. فعلى الصعيد السياسي، شكلت العلاقات العربية التركية، والعلاقات التركية الإسرائيلية عاملاً مهماً في تراجع العلاقات السياسية بين البلدين، فضلاً عن تطورات القضية الكردية في تركيا وأثرها المباشر على تلك العلاقات، إذ اتهمت تركيا ليبيا بدعمها لحزب العمال الكردستاني.

أما العلاقات الاقتصادية فإنها تراجعت بدورها أيضاً كنتيجة لتراجع العلاقات السياسية من جهة، وفرض العقوبات الاقتصادية على ليبيا في سنة 1992 من قبل هيئة الأمم المتحدة من جهة أخرى، وعلى الرغم من بعض المحاولات الجادة لتطبيع العلاقات وتحسينها على الصعيدين السياسي والاقتصادي من خلال تبادل الزيارات الرسمية على مستوى المسؤولين الكبار، إلا أن البلدين لم يتوفقا في إعادة العلاقات إلى ما كانت عليها في السنوات السابقة لموضوع الدراسة.

Libya and Turkey : Study in Political and Economic Relations during Nineties of Twentieth Century

Nabeel Azeed Mahmood al-Modafary
University of Kirkuk Collage of Education Department of History

Abstract

This study talks two parts. First: The politic relations between Libya and turkey during the years 1990-1999. The dual relationships were affected because of the events that took place in the Middle East zone which left a distinct effect on relations between the two countries like Arab-Turkish relations, (PPK) case and second Gulf War.

The second parts: tackled the economic relations between the two countries. It dealt with the mass of commercial exchange between the two countries and the Turkish companies which work in Libya . and their works and values and also dealt with the effective factors on economic relations specially the political relations.

المصادر والمراجع

(1) للتفاصيل عن العلاقات الليبية التركية خلال الفترة 1969-1989 ينظر: نبيل عكيد محمود المظفري، العلاقات الليبية التركية 1969-1989 :دراسة سياسية اقتصادية، دار غيداء (عَمان، 2010)، ص 102 وما بعدها.

(2) تقارير السفارة العراقية في أنقرة، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل)، تقرير رقم (122) في 2 أيار 1989، ص 6.

(3) المصدر نفسه، تقرير رقم (248) في 12 أيلول 1989، ص 10.

(4) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث (قبرص، 1993)، ص 132-133 ؛ محمد علي داهش وعوني عبدالرحمن السبعاوي "تركيا والمغرب العربي"، مجلة دراسات تركية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص 90.

(5) تقارير السفارة العراقية في أنقرة، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل)، تقرير رقم (248) في 12 أيلول 1989، ص 10.

(6) المصدر نفسه، تقرير رقم (37) في 1 آذار 1990، ص 11.

(7) روبنس، المصدر السابق، ص 101.

(8) المظفري، المصدر السابق، ص 120.

(9) تقارير السفارة العراقية في أنقرة، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل)، تقرير رقم (37) في ا آذار 1990، ص 2.

(10) Husnu Mahli, Turk–Libya iliskileri: 20 yillik iliskilerin karsilikli ekonomik Gelismelere katkisi, doktora tezi, (Istanbul universitesi, sosyal bilimler enstitusu, 1990), S. 39.

(11) Ayni Eser, S. 172.

(12) Ayni Eser, S. 172-173.

(13) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم (القاهرة، 2006)، ص 330-331.

(14) المصدر نفسه، ص 331–333.

(15) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان (الرياض، د.ت)، ص 207.

(16) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية – التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (أبو ظبي، د.ت)، ص 53–55.

(17) تيم نبلوك، العقوبات في الشرق الأوسط: العراق – ليبيا – السودان، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 2001)، ص 32–34.

(18) الكيلاني، المصدر السابق، ص 55.

(19) كانت القيادة السياسية في ليبيا منقسمة على نفسها حيال الحرب، فقد انتقد القذافي بشدة الاجتياح العراقي للكويت، وأيد عمليات التحالف الدولي، وأكد أن بلاده تقف إلى جانب المجتمع الدولي، بينما وقف عبدالسلام جلود ضد تلك العمليات وعمل على تحريك الشارع الليبي للتظاهر والدعوة إلى إخراج القوات الأجنبية من منطقة الخليج العربي. للاستزادة ينظر: نبلوك، المصدر السابق، ص 163.

(20) Orhan Kologlu, "Turkish-Libyan relations (1945-1993)", Turkish review of Middle East studies, Annual 1993, No 7, Istanbul, 1993, P. 145.

(21) http://www.moqatel.com.

(22) Kologlu, op. Cit, P.145.

(23) انفجرت طائرة ركاب أميركية فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية في سنة 1988، كما انفجرت طائرة ركاب فرنسية في سنة 1989، وتم توجيه الاتهام لأول مرة إلى ليبيا في 10 تشرين الأول 1990، إذ تمكنت اللجان التحقيقية من الوصول إلى بعض الأدلة التي تشير إلى تورط ليبيين يعملان في أجهزة المخابرات الليبية، وامتنعت الحكومة الليبية عن تسليم عبد الباسط المقرحي وخليفة فحيمة المتهمين بحادثة لوكربي لمحاكمتهما. وقاد ذلك كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى التحرك على المجتمع الدولي لفرض عقوبات دولية على ليبيا حتى تقوم الأخيرة بتسليم المتهمين. وقد اصدر مجلس الأمن القرار رقم 748 في 31 آذار 1992، تضمن فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا على أن يدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 15 نيسان من السنة نفسها، والجدير بالذكر فان القرار كان إلزاميا للدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة لأنه اتخذ بموجب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة. نبلوك، المصدر السابق، ص 161–168.

(24) محمد علي داهش وعوني عبد الرحمن السبعاوي، "العلاقات الليبية– التركية 1969–1990"، مجلة دراسات تركية، العدد (4)، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً)، الموصل، 1993، ص 43.

(25) Kologlu , op. Cit, P.145.

(26) نبلوك، المصدر السابق، ص 172–175.

(27) Kologlu , op. Cit , P. 144.

(*) عبدالسلام جلود: ولد في سنة 1941، وهو ينتمي إلى قبيلة المقارحة المتنفذة في ليبيا، ويعد الرائد عبدالسلام جلود احد ابرز الضباط المشاركين في ثورة الفاتح من أيلول سنة 1969، وأصبح عضواً في مجلس قيادتها، تسلم مناصب عدة بينها نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والمالية والاقتصاد والصناعة والمالية، وقد تسلم رئاسة الوزراء في سنة 1972 وظل في المنصب حتى سنة 1977، كما انتخب عضواً في الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، وكان يعد الرجل الثاني في ليبيا بعد الرئيس الليبي معمر القذافي حتى إبعاده عن العمل السياسي في سنة 1992 لأسباب غير معروفة. http://alwatanvoice.com/news

(**) حزب العمال الكردستاني: أُسس الحزب في 27 تشرين الثاني 1978 خلال اجتماع في قرية فيس الواقعة في ضواحي مدينة ديار بكر. وتشكلت أول لجنة مركزية للحزب من عبدالله أوجلان سكرتيراً عاما وعضوية كل من كسيرة يلدرم وشاهين دونمير وجميل باييك ومحمد قارسونكور ومظلوم دوغان ومحمد خيري. وحزب العمال منظمة يسارية تحمل أفكار ماركسية، وتؤمن بإقامة دولة كردية مستقلة، وقد بدأ الحزب بتنظيم صفوفه لخوض عمليات مسلحة ضد السلطات التركية لتحقيق أهدافه، وبدأت عملياته العسكرية منذ سنة 1984. للتفاصيل ينظر : ميخائيل.م. جونتر، الأكراد ومستقبل تركيا، ترجمة سعاد محمد إبراهيم خضر، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية (السليمانية، 2007)، ص 37 وما بعدها.

(***) عبدالله أوجلان: هو الابن البكر لأبيه، ولد في قرية اومرلي التابعة لقاطعة أورفا سنة 1949، كان أول احتكاك له بالسياسة في سنة 1969 عندما شارك في تظاهرة سياسية. لم يقبل في الأكاديمية الحربية التركية، فالتحق بكلية العلوم السياسية. أعتقل أوجلان في سنة 1970 لاشتراكه في تظاهرة طلابية وأمضى سبعة أشهر في المعتقل، احتك خلاله بالقادة اليساريين في المعتقل وتأثر بهم، وانتظم إلى بعض المنظمات الطلابية. أسس حزب العمال في سنة 1978، وسافر إلى عدة دول هرباً من الملاحقة وكسباً للدعم. للاستزادة ينظر: جونتر، المصدر السابق، ص 40–52.

(***) منظمة أسالا: أسالا اختصار لمنظمة الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا، أسست سنة 1975 في بيروت، وتمكنت هذه المنظمة من تنفيذ عدة عمليات عسكرية ضد تركيا، وكانت على تعاون وثيق بعدة منظمات منها حزب العمال الكردستاني والجهاد الإسلامي ومنظمة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. للتفاصيل ينظر: http://www.azmbassy.org.eg

(28) Kologlu , op. cit , P. 144.

(29) داهش والسبعاوي، "العلاقات الليبية– الركية 1969–1990"، ص 43–44.

(30) ياسر احمد حسن، تركيا: البحث عن المستقبل، الدار المصرية اللبنانية (القاهرة، 2006)، ص284–287.

(31) جريدة بابل (بغداد)، العدد (582) في 5 نيسان 1993.

(32) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر (بيروت، 2006)، ص237–238.

(33) جريدة المستقبل (بيروت)، العدد (1934) في 1 حزيران 2005؛

http://www.onlineearabic.net

(34) درية عوني، عرب وأكراد: وئام أم خصام، دار الهلال (القاهرة، 1993)، ص 182.

(35) فلك الدين كاكه يي، القذافي والقضية الكوردية، ط3، دار ئاراس (أربيل، 2008)، ص 54.

(*) هي الجبهة الوطنية لتحرير كردستان (ERNK) أسسها حزب العمال الكردستاني في آذار 1985 باعتبارها جبهة شعبية وجهاز دعاية للحزب، وأصبح معصوم كوركماز أول رئيس لها. مارست في البداية العمل المسلح ضد السلطات التركية، إلا أنها عادت لتؤدي الدور الرئيسي لها في تنظيم العلاقات العامة والدعاية لحزب العمال الكردستاني. جونتر، المصدر السابق، ص 56–57.

(36) تقارير السفارة العراقية في أنقرة، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل)، تقرير رقم (244) في 5 أيلول، ص 5.

(37) Kologlu , op. Cit , P. 145.

(38) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية–التركية، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1998)، ص 286–287.

(39) الكيلاني، المصدر السابق، ص 41–42.

(40) رضوان، المصدر السابق، ص 282–284.

(41) المصدر نفسه، ص 249–251.

(42) يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه : الرهان على السلطة، دار حوران للطباعة والنشر (دمشق، 1997)، ص 101.

(43) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص 139.

(44) منال محمد صالح الحمداني، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997، رسالة ماجستير (جامعة الموصل، كلية الآداب، 2008)، ص 226.

(45) الجهماني، حزب الرفاه: الرهان على السلطة، ص 93.

(46) الحمداني، المصدر السابق، ص 226.

(47) الجهماني، حزب الرفاه: الرهان على السلطة، ص 100.

(48) الحمداني، المصدر السابق، ص 226.

(49) رضوان، المصدر السابق، ص 287؛ الجهماني، حزب الرفاه: الرهان على السلطة، ص 101.

(50) الحمداني، المصدر السابق، ص 227.

(51) نبلوك، المصدر السابق، ص 212.

(52) الجهماني، حزب الرفاه : الرهان على السلطة، ص 101-103.

(53) http://www.almustaqbal.com.

(54) الجهماني، حزب الرفاه : الرهان على السلطة، ص 103.

(55) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص 208.

(56) الحمداني، المصدر السابق، ص 228.

(57) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص 208.

(58) الجهماني، حزب الرفاه: الرهان على السلطة، ص 102.

(59) الحمداني، المصدر السابق، ص 227-228.

(60) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص 208.

(61) الجهماني، حزب الرفاه : الرهان على السلطة، ص 101-102.

(62) الحمداني، المصدر السابق، ص 229.

(63) رضوان، المصدر السابق، ص 288.

(64) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص 208.

(65) الحمداني، المصدر السابق، ص 229.

(66) رضوان، المصدر السابق، ص 288.

(67) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص 208.

(68) الحمداني، المصدر السابق، ص 228.

(69) الجهماني، حزب الرفاه : الرهان على السلطة، ص 102–103.

(70) المصدر نفسه، ص 101–102.

(71) الحمداني، المصدر السابق، ص 228.

(72) معوض، صناعة القرار في تركيا، ص 208.

(73) Ahmet Kavas, " Turkiye – Libya iliskileri", stratejik ongoru, sayi (6), 10 yti, Ankara, 2005, S. 51; Zeynep Arikanli, "Afrikanin hasin alani evcillesiyor", Turkish Time, 15 Temuz-15 Agustos 2004. htth//www.turkishtime.org/tr.

(74) يوسف ابراهيم الجهماني، تركيا وإسرائيل، دار حوران للطباعة والنشر (دمشق، 1999)، ص 90–92.

(75) الكيلاني، المصدر السابق، ص 69–73.

(76) رضوان، المصدر السابق، ص 289–291.

(77) عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 2009)، ص 324.

(78) رضوان، المصدر السابق، ص 292–293.

(79) المصدر نفسه، ص 292–293.

(80) Kavas , Adi Gecen Eser , S.51.

(81) إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، ط 2، دار ئاراس للطباعة والنشر (أربيل، 2008)، ص 305.

(82) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي (القاهرة، 2001)، ص 330–333.

(83) محفوظ، المصدر السابق، ص 324.

(84) عايدة العلي سري الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، دار الآفاق الجديدة (بيروت، 2000)، ص 40–41.

(85) رضوان، المصدر السابق، ص 306–310.

(86) سري الدين، المصدر السابق، ص 145.

(87) رضوان، المصدر السابق، ص 311؛ سري الدين، المصدر السابق، ص 145.

(88) Kavas, Adi Gecen Eser, S.51.

(89) سري الدين، المصدر السابق، ص 55.

(90) عيسى، المصدر السابق، ص 332–333.

(91) الداقوقي، المصدر السابق، ص 306–307.

(92) عيسى، المصدر السابق، ص 340–344.

(93) سري الدين، المصدر السابق، ص 235 ؛ عيسى، المصدر السابق، ص 340–344.

(94) رضوان، المصدر السابق، ص 321.

(95) سري الدين، المصدر السابق، ص 363–364.

(96) المصدر نفسه، ص 285–286.

(*) ومن المفيد قوله هنا إن عبدالله أوجلان لا يزال قابعا في سجنه في جزيرة اومرالي التركية دون أن ينفذ فيه حكم الإعدام، ليس لاعتراض الدول الأوربية ومحكمة حقوق الإنسان الأوربية فحسب، بل لما ستتولد في الشارع التركي من ردود فعل ونتائج إذا ما نُفذ الحكم، وكانت بوادر ذلك واضحة من خلال التظاهرات الجماهيرية الكردية في تركيا وأوربا والعراق وغيرها من الأماكن، فضلاً عن تهديدات حزب العمال الكردستاني.

(97) الداقوقي، المصدر السابق، ص 307–308.

(98) Arikanli , Adi Gecen Eser , htth//www.turkishtime.org/tr.

(99) htth//www.albayan.co.ae.

(100) للوقوف على تفاصيل العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وتركيا قبل سنة 1990. ينظر : المظفري، المصدر السابق، ص 217–263.

(101) يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2007)، ص 184–221.

(102) Mahli , Adi Gecen Eser , S. 185.

(103) مصطفى، المصدر السابق، ص 234.

(104) جلال عبدالله معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (أبو ظبي، 1998)، ص 93–94؛ مصطفى، المصدر السابق، ص 183–184؛ "التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993–2004"، www.cib.gov.iy/pdf.

(105) مصطفى، المصدر السابق، ص 183–184.

(106) علي اومليل وآخرون، العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي، منتدى الفكر العربي (الأردن، 1996)، ص 37.

(107) المصدر نفسه، ص 21–22.

(108) http://www.forumfuar.com.

(109) "التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993–2004"، www.cib.gov.iy/pdf.

(110) مصطفى، المصدر السابق، ص 203؛ "التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993–2004"، www.cib.gov.iy/pdf

(111) Kavas, Adi Gecen Eser, S. 51.

(112) نبلوك، المصدر السابق، ص 183–184.

(113) Kavas, Adi Gecen Eser, S. 54.

(114) Kologlu, op. Cit, P. 146; Kavas, Adi Gecen Eser, S. 54.

(115) لمعرفة آثار العقوبات الاقتصادية على ليبيا ينظر: نبلوك، المصدر السابق، ص 185–209.

(116) Mahli, Adi Gecen Eser, S. 176-178.

(117) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص 105.

(118) Prime ministry state institute of statistics, statistical yearbook of Turkey 1993, (Ankara, 1993), p.138.

(119) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص 105.

(120) Kavas , Adi Gecen Eser, S. 55.

(121) Kologlu , op. Cit, P. 146 .

(122) Kavas, Adi Gecen Eser , S. 56.

(123) أومليل وآخرون، المصدر السابق، ص 38.

(124) Kavas, Adi Gecen Eser, S.54; Arikanli, Adi Gecen Eser, htth//www.turkishtime.org/tr.

(125) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص 106.

(126) Kologlu , op.cit , P. 146.

(127) Kavas , Adi Gecen Eser, S. 55.

(128) بطرس لبكي "العلاقات الاقتصادية العربية – التركية الراهنة"، مجلة المستقبل العربي، العدد (188)، بيروت، 1994، ص 62.

(129) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص 110.

(130) لبكي، المصدر السابق، ص 63.

(131) معوض، العلاقات الاقتصادية العربية التركية، ص 124.

(132) Kavas , Adi Gecen Eser , S. 56 .

(133) Ayni Eser , S. 54.